الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب مبروك الحريزي
دائرة القصرين

مجلس نواب الشعب

تونس في: 28 جوان 2018

رمز الإحالة 1193

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

من النائب مبروك الحريزي الى السيد وزير الشؤون المحلية و البيئة

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي أتوجه إلى السيد وزير الشؤون المحلية و البيئة **بسؤال كتابي**.

الموضوع: حول مواصلة تركيز السلطة المحلية.

سيدي الوزير، تحية واحتراما.

ماهو برنامجكم في المدة القادمة لمواصلة تركيز السلطة المحلية وفق الباب السابع من الدستور من حيث:

- البرنامج المتعلق بمرافقة المجالس المحلية المنتخبة من حيث التأطير و التكوين؟
- مدى تقدم الوزارة في إعداد النصوص القانونية و الترتيبية اللازمة لاستكمال القانون الأساسي المتعلق بالجماعات المحلية و تنفيذه (المرجو تحديد قائمة هذه النصوص و تحديد البرنامج الزمني لإعدادها و الهياكل المتكفلة بذلك)؟

مجلس نواب الشعب

النائب
مبروك الحريزي

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

مكتب العمل الحكومي والبرلماني

8612

من وزير الشؤون المحلية والبيئة
الى السيد
رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول سؤال كتابي السيد النائب مبروك الحريزي.

المرجع : مكتوبكم عدد 1308 بتاريخ 09 جويلية 2018.

المصاحيب : تقرير

وبعد ، تبعا لمكتوبكم المذكور بالمرجع أعلاه ، أتشرف بأن أحيل عليكم صحبة هذا إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به السيد النائب مبروك الحريزي بخصوص مواصلة تركيز المجالس المحلية.

والسلام.

وزير الشؤون المحلية والبيئة

رياض المؤخر

مجلس نواب الشعب
الواردات
28 سبتمبر 2018
رمز الإدارة

الحي الإداري نهج التنمية 1003 حي الخضراء تونس - الهاتف 800 243 70 ، 809 243 70 - الفاكس: 360 955 71 .
موقع الواب: www.environnement.gov.tn - البريد الالكتروني: boc@mineat.gov.tn

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

مكتب العمل الحكومي والبرلماني

تونس في

إجابة وزارة الشؤون المحلية والبيئة على السؤال الكتابي للنائب السيد مبروك الحريزي بخصوص مواصلة تركيز المجالس المحلية.

*****

في اطار مواصلة ودعم المجهودات الرامية الى ترسيخ مسار اللامركزية ودفع الجماعات المحلية للقيام بدورها على المستوى المحلي ، تولت الهيئة العامة للإستشراف ودعم اللامركزية بوزارة الشؤون المحلية والبيئة القيام بالإجراءات والأنشطة التالية :

- **إستكمال الإطار التشريعي المتعلق بالجماعات المحلية من خلال** : الإنطلاق في إعداد مشاريع النصوص التطبيقية المنصوص عليها بمجلة الجماعات المحلية والمتضمنة لأربعين (40) نصا تطبيقيا (عدد 02 قانون عادي + 38 أمر حكومي)، حيث تولت الهيئة العامة للإستشراف ودعم اللامركزية بالوزارة ، اعداد كامل النصوص القانونية المذكورة آنفا وتم تصنيفها حسب الاولوية بهدف المصادقة عليها ونشرها ، وقد تم الى حد هذا التاريخ :

1. استصدار ثلاثة (3) أوامر حكومية (الرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 74.73 بتاريخ 14.11 سبتمبر 2018) تتعلق بالمواضيع التالية:
   - أمر حكومي عدد 744 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أوت 2018 يتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي للمجالس البلدية
   - أمر حكومي عدد 745 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أوت 2018 يتعلق بضبط نظام إسناد منح بعنوان استرجاع مصاريف لنواب رئيس البلدية ومساعديه.
   - أمر حكومي عدد 746 لسنة 2018 مؤرخ في 7 سبتمبر 2018 يتعلق بتحديد معايير وضبط مقدار المنحة الجملية والامتيازات العينية المخولة لرؤساء البلديات.
2. توجيه ستة (6) مشاريع أوامر أخرى الى رئاسة الحكومة بهدف المصادقة عليها ونشرها، تتصل بالمسائل التالية:
   - ضبط صيغ واجراءات إحالة التصرف في أجزاء من الملك العمومي أو الملك الخاص التابع للدولة لفائدة الجماعات المحلية وآليات تقاسم الأعباء والموارد المترتبة عن استغلال الأملاك المحالة.

- ضبط نظام نموذجي لآليات الديمقراطية التشاركية.
- ضبط شروط واجراءات تطبيق الفصل 30 من القانون الاساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية.
- ضبط منظومة المحاسبة المبسطة لوكالات المقابيض والمصاريف بالجماعات المحلية.
- ضبط عدد أعضاء اللجنة المؤقتة لتسيير البلدية.
- ضبط صيغ نشر وتعليق قرارات الجماعات المحلية بالجريدة الرسمية للجماعات المحلية.

3. ستتولى الوزارة توجيه أحد عشر (11) مشروع أمر حكومي اضافي الى رئاسة الحكومة بهدف المصادقة عليها ونشرها خلال شهر اكتوبر 2018 ، ويتعلق مجال اهتمام هذه المشاريع بالمواضيع التالية:
   - تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لتكوين أعضاء مجالس الجماعات المحلية.
   - تعيين أعضاء الهيئة العليا للمالية المحلية من غير ممثلي المجلس الاعلى للجماعات المحلية
   - تنظيم الجهاز الاداري للمجلس الاعلى للجماعات المحلية.
   - ضبط المنح الممكن اسنادها للأعوان الموضوعين على ذمة الجماعات المحلية في اطار اتفاقيات بين الادارة المركزية والجماعات المحلية.
   - ضبط تنظيم هيكلي نموذجي لإدارة البلدية.
   - ضبط أصناف وشروط التسمية في خطة كاتب عام البلدية.
   - ضبط شروط واجراءات التسمية بالخطط الوظيفية بالبلديات والاعفاء منها.
   - ضبط نظام أساسي نموذجي لمجامع الخدمات بين الجماعات المحلية.
   - ضبط منح وأجور الكتاب العامين للبلديات ذات الاولوية عملا بمبدأ التمييز الايجابي.
   - ضبط النظام القانوني لإبرام وتنفيذ ومراقبة الصفقات العمومية للجماعات المحلية.
   - ضبط صيغ واجراءات التنسيق والتعاون بين البلديات والجهات والمصالح الخارجية للإدارة المركزية والمؤسسات والمنشآت التابعة لها.

4. في حين أن بقية المشاريع المتبقية (18 مشروع أمر حكومي+ 2 مشاريع قوانين عادية) من المؤمل ارسالها الى رئاسة الحكومة خلال شهر نوفمبر 2018 لدراستها ونشرها . علما وأن عددا هاما منها يتعلق بالجهات والأقاليم.

كما تجدر الإشارة الى أن أحكام الفصل 385 من مجلة الجماعات المحلية ، ضبط أجل أقصاه تسعة أشهر من تاريخ صدور مجلة الجماعات المحلية والى حين إرساء المحكمة

الإدارية العليا والمجلس الأعلى للجماعات المحلية والهيئة العليا للمالية المحلية ، لإستصدار الأوامر الحكومية المنصوص عليها بهذا القانون بناء على رأي المحكمة الإدارية وتبقى نافذة المفعول إلى غاية صدور أوامر حكومية تعوضها طبقا لمقتضيات هذا القانون.

- تكوين المستشارين البلديين :

مباشرة بعد تركيز المجالس البلدية تولى مركز التكوين ودعم اللامركزية خلال شهر جويلية 2018 تنظيم 3 ندوات إقليمية لفائدة السادة رؤساء البلديات ومساعديهم الأول ـ700 مشارك ـ (23 جويلية بتونس ـ28 جويلية بالمنستير ـ31 جويلية بصفاقس) أشرف عليها السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة . تركزت مواضيعها حول المحاور التالية:

- ✓ تركيز المجالس البلدية المنتخبة دعامة للمسار اللامركزي،
- ✓ *النظام المالي للجماعات المحلية في ظل مجلة الجماعات المحلية ،
- ✓ *الموارد البشرية بالبلديات : التحديات والحلول في مجال الإنتدابات والتكوين ،
- ✓ *الآليات الجديدة لتمويل المشاريع البلدية ،

- بعد هذا اللقاء الأول مع السادة رؤساء البلديات ومساعديهم الأول وبهدف مزيد دعم وتأطير المجالس البلدية المنتخبة تولى مركز التكوين ودعم اللامركزية تنظيم سلسلة من الندوات التكوينية الجهوية لفائدة السادة رؤساء البلديات ورؤساء اللجان القطاعية المعنية وذلك حسب البيانات التالية :

- ✓ 11ندوة تكوينية جهوية لفائدة 700 منتخب (رؤساء البلديات و مساعديهم)في مجال" الهياكل البلدية والعلاقة في ما بينها ."
- ✓ 10ندوة تكوينية جهوية لفائدة 628 (منتخب رؤساء البلديات ورؤساء لجان الشؤون المالية والإقتصادية ومتابعة التصرف) في مجال" الميزانية البلدية" باستثناء بلديات ولايتي نابل وزغوان المبرمجة خلال شهر أكتوبر 2018 .
- ✓ 3ندوات تكوينية جهوية لفائدة 215 منتخب (رؤساء البلديات و رؤساء لجان الأشغال والتهيئة العمرانية) في مجال" منظومة تمويل المشاريع البلدية ". ويتواصل هذا البرنامج خلال شهر أكتوبر 2018 لفائدة بقية البلديات .

- كما يتولى المركز حاليا برمجة ندوات إضافية حول مواضيع الجباية المحلية و الإستخلاص وحوكمة الشراءات العمومية والتهيئة العمرانية والترخيص في البناء خلال الفترة المتبقية من سنة 2018 لفائدة رؤساء البلديات و رؤساء اللجان المعنية .
- مع الإشارة انه في نطاق تدقيق حاجيات التكوين لفائدة المنتخبين المحليين تم إعداد مشروع أمر لإحداث " اللجنة الوطنية لتكوين المنتخبين "

بالإضافة الى هذه الأنشطة ، تقوم مختلف القطاعات المعنية بالعمل البلدي ببعض الدورات التكوينية والملتقيات ، وكذلك الجمعيات الناشطة بالتنسيق مع الهيئة العامة للإستشراف ومرافقة المسار اللامركزية والذي شمل حاليا كل البلديات في مواضيع تتعلق بتفسير أحكام مجلة الجماعات المحلية.